

## السؤال

أعيش في بلد غير إسلامي يشهد عنفاً غير مسبوق ضد المسلمين في الآونة الأخيرة ، ولدي صديق مقرب من غير المسلمين (بوذي) ، وقد طلب مني أن أقرضه بعض المال ، لسداد رسوم دراسته ، وقد ساعدته كثيراً ، وساعدني بالمثل في مرات عديدة ، ولا أدري حقيقة ما موقفه مما يحدث للمسلمين هذه الأيام ؛ لأننا لم نتحدث في هذا الموضوع على الإطلاق . وصرت أتساءل عما إذا كان يجب علي المحافظة على أصدقائي من غير المسلمين ومساعدتهم متى اقتضت الحاجة أم لا ، هل أبقى الصداقة مع شخص يحارب قومه الإسلام ؟

## الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

لا يجوز للمسلم أو المسلمة اتّخاذ غير المسلم صديقاً أو ولياً؛ لقول الله تعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) المائدة/51. وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مِن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ) آل عمران/118 ، والبطانة هم الأشخاص المقربون من الإنسان . يقول الإمام القرطبي رحمه الله: " نهى الله عزَّ وجلَّ الْمُؤْمِنِينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَتَّخِذُوا مِنَ الْكُفَّارِ وَالْيَهُودِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ دُخَلَاءَ وَوُلَجَاءَ ، [يعني : أصدقاء ومقربين ] يُفَاوِضُونَهُمْ فِي الْأَرَءِ ، وَيُسْتَدُونَ إِلَيْهِمْ أُمُورَهُمْ " انتهى من " الجامع لأحكام القرآن " (4/178) .

وقال سبحانه وتعالى: ( لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ) الآية المجادلة/22.

فنهى الله تعالى المسلمين عن مودة الكافرين وموالاتهم واتخاذهم بطانة وأولياء ، وأخبر أن هذا ليس من صفات من يؤمن بالله واليوم الآخر .

وثبت في الحديث ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ( لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا ، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ ) رواه أبو داود (4832) ، والترمذي (2395) ، وحسنه الألباني في " صحيح الجامع " (7341).

قال في " دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين " : " فيه نهى عن موالاته الكفار ومودتهم ومصاحبتهم " انتهى (3/229) .

فنهى النبي صلى الله عليه وسلم " عَنْ مُصَاحَبَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ ؛ لِأَنَّ مُصَاحَبَتَهُمْ مُضِرَّةٌ فِي الدِّينِ " انتهى من " مرقاة المفاتيح " ( 8 / 3141).

ومعلوم أن الصداقة والصُّحبة تجلب المودة والحُبَّ ، وقد يترتب عليها ميل القلب للصاحب والرِّضا بدينه ، وهذا قد يؤدي إلى الكفر عياداً بالله تعالى ، ومن شأن الصداقة أن يكتسب الصديق من صديقه أخلاقه وتصرفاته ؛ كما في الحديث: ( الرَّجُلُ عَلَى دِينِ [أي: عادة وطريقة وسيرة] خَلِيلِهِ ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ ) رواه أبو داود (4833) ، والترمذي (2378) ، وهو في " السلسلة الصحيحة " للألباني (927) .

ومنَّع صداقة غير المسلم لا يعني مقاطعته مقاطعة تامَّة - إذا كان غير محاربٍ أو معروف بالعداء للمسلمين - ، خاصة إذا كان جاراً في السكن أو في العمل ، ولا تعني المنع من برِّه والإحسان إليه ، وقبول هديته ، وعيادته ، ومعاملته مالياً ؛ بل كلُّ هذا جائز إذا لم يُخشَ الوقوع في الحرام - من غير مودة قلبية ، ومشاركة في محرَّم أو معاونة عليه - ، خاصة إذا كان بنية الدَّعوة إلى الإسلام والترغيب في الدِّين .

كما قال تعالى: ( لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ) الممتحنة/8.

يقول الشيخ السعدي رحمه الله : " أي : لا ينهاكم الله عن البرِّ والصلة ، والمكافأة بالمعروف ، والقسط للمشركين ، من أقاربكم وغيرهم ، حيث كانوا بحال لم ينتصبا لقتالكم في الدِّين والإخراج من دياركم ؛ فليس عليكم جناح أن تصلوهم ؛ فإنَّ صلَّتهم في هذه الحالة لا محذور فيها ولا مفسدة ؛ كما قال تعالى عن الأبوين المشركين إذا كان ولدهما مسلماً: ( وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ) " . انتهى من تفسيره (ص 856).

وقد سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء : هل يجوز للمسلم أن يتخذ صديقاً نصرانياً، يسير معه ويزوره ويذاكر معه ، ونحو ذلك ؟ فأجابوا: "يجوز للمسلم أن يُعامل الكافر غير الحربي بالمعروف ، ويقابل برِّه بالبر ، ويتبادل معه المنافع والهدايا ، لكن لا يواليه ولاءً وُدِّ ومحبَّة " انتهى من " فتاوى اللجنة الدائمة " ( 26 / 89).

وينظر للاستزادة جواب السؤال رقم: (23325) ، (161052) ، (129664).

ثانياً:

الأصل في المعاملات الماليَّة بين المسلمين وغير المسلمين الجواز - طالما كانت معاملةً مُباحةً محكومة بالشرع - ، لا فرق بين المحارب وغيره ، بيعاً وشراءً وقرضاً وإقراضاً وإجارةً وغيرها؛ فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعامل مع المشركين واليهود بيعاً وشراءً.

وثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت: " تُؤْفِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَرَعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ ، بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ " رواه البخاري (2916).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: " تجوز مُعَامَلَةُ الْكُفَّارِ فِيمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْرِيمُ عَيْنِ الْمُتَعَامَلِ فِيهِ " انتهى من " فتح الباري " (5 / 141).

وقد سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن مُعاملة التتار: هل هي مُباحة لمن يعاملونه ؟  
 فأجاب: " أما معاملة التتار فيجوز فيها ما يجوز في أمثالهم ، ويحرم فيها ما يحرم من معاملة أمثالهم ؛ فيجوز أن يبتاع الرجل  
 من مواشيهم وخيلهم ونحو ذلك كما يبتاع من مواشي التركمان والأعراب والأكراد وخيلهم ، ويجوز أن يبيعهم من الطعام  
 والثياب ونحو ذلك ما يبيعه لأمثالهم.  
 فأما إن باعهم وباع غيرهم ما يُعينهم به على المحرّمات ، كالخيل والسلاح لمن يقاتل به قتالاً محرّماً ؛ فهذا لا يجوز ... " انتهى  
 من " مجموع الفتاوى " ( 29 / 275 ).

ثالثاً:

وعلى هذا ؛ فلا مانع من إقراض المسلم غير المسلم - قرضاً حسناً - بعض المال لسداد رسوم دراسته، خاصة إذا كان هذا  
 في مقابل إحسانه ومساعدته لك قبل ذلك .  
 فأحرص على أن يكون صاحبك مؤمناً تقياً ، يذكرك بالله إن نسيته ، ويعينك على طاعة الله تعالى ، ولا تمتنع من الإحسان إلى  
 غير المسلمين الذين لا يحاربون المسلمين ولا يؤذونهم .  
 والله أعلم .